

(.. إن الأمانة العامة لإعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي، إذ تدين كافة القرارات الاستثنائية والتمييزية بحق المواطنين الأكراد في سورية وأخرها هذا القرار ، فإنها تدعو الشعب السوري وكافة القوى الوطنية الديمقراطية في سورية للتضامن مع هؤلاء الفلاحين المتضررين منها..)

النضال من أجل :

- * رفع الاضطهاد القومي عن كاهل الشعب الكردي في سوريا .
- * الحريات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان .
- * الحقوق القومية المشروعة لشعبنا الكردي في إطار وحدة البلاد .



YEKİTİ

الوحدة

الجريدة المركزية لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكي تي) - العدد (٢٠٢) أيار - ٢٠١٠م - ٢٦٢٢٢ ك الثمن ١٥ ل س

الحوار، بدلاً من القمع: طريق آمن نحو مستقبل أفضل

يفترض أن يطلق سراح معتقلي إعلان دمشق على التوالي إعتباراً من أواسط حزيران الجاري وحتى نهاية تموز القادم، وذلك حسب تواريخ إعتقالهم ومدة محكومياتهم التي قضوها بموجب أحكام جائرة لم تنته عزيمة ضحاياها، لكنها بالمقابل أحدثت جرحاً عميقاً في تعامل السلطة مع معارضتها، وعبرت عن معاني سلبية للغاية، لأن القاموس السياسي يزخر بتجارب غنية أثبتت أن غياب المعارضة أصلاً في بلد ما يعد مسألة خطيرة، لأن ذلك يعني باختصار غياب الديمقراطية. كما أن أي بلد تحكمه سلطة لا تعترف بالمعارضة، وتتعامل مع أنصارها بالقمع والمنع، فإن هذا البلد يفقر للوحدة الوطنية، التي لن تتحقق إلا بمشاركة الجميع في الشأن السياسي، داخل السلطة وخارجها، مما يتطلب إعادة تفسير مفهوم السياسة على أنها شأن عام، وبناءً عليه ليس من حق أحد أن يقصي الآخرين، مثلما يتطلب تصحيح مفهوم المعارضة التي لا تنحصر مهامها بالضرورة في استلام السلطة أو المشاركة فيها، بل تتعدى ذلك إلى القيام بمهام رقابية تزداد الحاجة لها لكشف مواضع الخطأ، وتنشيط دعوات الإصلاح والتغيير.

وهذا ما أراد إعلان دمشق القيام به انطلاقاً من احتياجات وطنية بعيداً عن الأجندات الخارجية، خاصة بعد أن تراجعت الآمال بقدرة النظام على المباشرة بمهمة التغيير الديمقراطي، ولو بشكل جزئي. أي أن غياب البرامج العملية للإصلاح، وتعطيل الحياة السياسية بذريعة أولويات الإصلاح

الإداري والاقتصادي أحياناً، ورفع شعار الأمن أولاً، دفع أيضاً أنصار الديمقراطية ونشطاء حقوق الإنسان والكوادر السياسية للتلاقي معاً لبناء ائتلاف إعلان دمشق، الذي شاركت فيه مكونات وفعاليات متنوعة قومياً ودينياً وسياسياً، كان من الممكن لها أن تصقل وتغني هذه التجربة الرائدة، لو تمكنت السلطة من التعامل معها بحكمة. لكنها، ومن خلال قرارات التصفية والإنهاء التي مارستها خلال أكثر من عامين، خدمت ما يمكن تسميتها بمعارضة الخارج المتميزة بنزعة الهروب إلى الأمام، ولجمت معارضة الداخل التي لم تتمكن في ظل التشدد الأمني من ربط مسألة الديمقراطية بمسائل الحياة اليومية للناس الذين لا يفهمون التغيير الديمقراطي إلا من خلال تحسين شروط حياتهم، ولا يعني لهم ذلك سوى تأمين الحد الأدنى من شروط معيشتهم المادية وكرامتهم المعنوية، مما يمنحهم الاستعداد الكافي للتضحية والانخراط في النضال الديمقراطي العام، وهذا لا يعني لهم التخلي عن القضايا الأساسية العامة، وفي مقدمتها التغيير الديمقراطي الذي يتطلب تجزئته إلى أهداف ممكنة التحقيق وقابلة للدفاع عنها، والذي يجب التعامل معه كمشروع (وطن وشعب ومواطنين..). أي تحويله من حالة وطنية تم التوافق عليها في المجلس الوطني لإعلان دمشق إلى حالة عامة ينخرط فيها الجميع لبناء وطن أجمل وأكثر أماناً وعدالة، يتسع للجميع ويحتاج كل جهد وطني..

وإذا كانت تلك الفرصة قد ضاعت مع تلك الاعتقالات، ومع تطبيقات التشدد الأمني، الذي وصل مؤخراً إلى حدود غير مسبوقة، فإن المرحلة القادمة تتطلب من السلطة والمعارضة معاً مراجعة مسؤولة

بلاغ صادر عن
منظمة أوربا
١٥|...

الاغتيال السياسي
جريمة. لكن!
١٣|...

النظام الداخلي
للأسرة
٧|...

سياسة
غير مفهومة
٤|...

تهنئة الاتحاد
الوطني الكردستاني
٣|...